تحليل آثار الإنفاق العسكري علي الموازنة العامة مع التطبيق علي الاقتصاد المصري

أ.د. طلعت الدمرداش إبراهيم
قسم إدارة الخدمات الصحية والمستشفيات
كلية الاقتصاد والإدارة . جامعة الملك عبد العزيز. جدة

١ : مقدمـــة :

يهدف الإنفاق العسكري في الوقت الحاضر إلي تحقيق هدف وحيد وهو الدفاع عن الوطن ضد أي اعتداء خارجي، وقد ظل هذا الهدف هو الهدف الأول للإنفاق العسكري علي مر العصور، وإن كان هذا لا يمنع من ضرورة الأخذ في الاعتبار بأن الإنفاق العسكري في العصور الماضية كانت له أهداف إضافية أهمها هدف الغزو والتوسع الاستعماري وضم أراضي جديدة.

ويحقق الإنفاق العسكري هدف الدفاع عن طريق الاستخدام المباشر لرصيد الثروة القومية العسكرية بشقيها المادي والبشري لرد العدوان عن الوطن، أو عن طريق الردع غير المباشر للأعداء المتوقعين.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف تخصيص جانباً ملموساً من الموارد الاقتصادية لأغراض الدفاع، ومن ثم تظهر علاقة ارتباط غير مباشر بين الإنفاق العسكري وعملية التنمية الاقتصادية للاقتصاد القومي، من خلال آثار الانتشار الخارجية الموجبة والسالبة التي تتولد عن الإنفاق العسكري وتنتشر آثارها لتمتد إلي القطاعات المدنية سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية .

وعند دراسة آثار الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية يكون من الضروري التفرقة بين تلك الآثار في وقت الحرب وفي وقت السلم.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلي حصر وتحليل آثار الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية مع التطبيق علي الاقتصاد المصري باستخدام بيانات الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥، وينبثق من هذا الهدف المحوري للبحث ثلاثة أهداف فرعية ، تتمثل في:

١) توصيف وتحليل خصائص ومحددات الإنفاق العسكري، مع توضيح أعباء الإنفاق العسكري وقت الحرب ووقت السلم.
٢) استقراء الدراسات السابقة التي تناولت علاقة الإنفاق العسكري بالتنمية الاقتصادية ، للوصول إلي مبررات الاتجاه المؤيد لإيجابية آثار الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية ومبررات الاتجاه المؤيد لسالبية آثار الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية .
٣) محاولة قياس آثار الإنفاق العسكري علي الموازنة العامة في جمهورية مصر العربية .

منهج البحث :

ينتهج هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لاستقراء بعض الدراسات السابقة التي

اهتمت بدراسة وتحليل علاقة الإنفاق العسكري أو الدفاعي بالنمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية، بهدف استنباط بعض النتائج التي تتصف بالعمومية وتتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية ، وذلك فيما يتعلق بالآثار الإيجابية أو السلبية التي يتركها الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية .

وسيتم استخدام بعض الأساليب الكمية وخاصة الانحدار المتعدد في شكله الخطي واللوغاريتمي المزدوج لتقدير علاقة الناتج المحلي الإجمالي بمحدداته ، مع إدخال الإنفاق العسكري ضمن محددات الناتج المحلي الإجمالي. ويتم إجراء تقدير تلك العلاقة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS ، مع إجراء اختبار Durbin-watson للتعرف علي مدي الارتباط الذاتي بين الأخطاء فيما بين المتغيرات، وإجراء اختبار الانحدار المتدرج Step-Wise لترتيب أهمية المتغيرات المفسرة.

مشكلة البيانات بالنسبة للإنفاق العسكري :

تُنشر بيانات الإنفاق العسكري Military expenditure أحياناً تحت إصطلاح الإنفاق الدفاعي Defence Expenditure ، وفي جمهورية مصر العربية لا توجد جهة رسمية تنشر بيانات عن الإنفاق العسكري، ولكن يمكن الحصول علي تلك البيانات من خلال مخصصات وزارة الدفاع ووزارة الإنتاج الحربي المنشورة ضمن ختاميات الموازنة العامة للدولة الصادرة عن وزارة المالية[1]، في حين توجد عدة جهات دولية تنشر بيانات تفصيلية عن الإنفاق العسكري والقوات وواردات وصادرات السلاح بالنسبة لجميع دول العالم[2].

وتظل المشكلة الرئيسية عند إجراء أية دراسات يكون الإنفاق العسكري أحد متغيراتها ضرورة الحذر عند التعامل مع بيانات الإنفاق العسكري لأنها غالباً ما تُعامل بدرجات عالية ومتفاوتة من السرية ، حيث لا تتسم بيانات الإنفاق العسكري بالإفصاح الكامل استجابة لدوافع الأمن القومي واستراتيجيات الدفاع.

---

١ جدول رقم (١ ، ٢) من ملاحق البحث.

٢ ملحق رقم (٧) من ملاحق البحث.

وقد اعتمد الباحث علي بيانات الإنفاق العسكري الخاصة بجمهورية مصر العربية والمنشورة في تقرير (World Military Expenditure and Arms Transfer (WMEAT ، والذي تعده وتنشره U.S.Arms Control and Disarmament Agency ، وتم تحويل الإنفاق العسكري من قيم بالدولار إلي قيم بالجنيه المصري باستخدام أسعار الصرف عن الفترة محل البحث، كما يظهر في الجدول رقم (٥) من ملاحق البحث.

خطة البحث :

تنقسم الدراسة في هذا البحث إلي سبعة بنود رئيسية ، تبدأ بمقدمة ، يليها عرض أعباء الإنفاق العسكري علي الاقتصاد القومي وقت الحرب ووقت السلم ، سواء كانت تكاليف مباشرة أو غير مباشرة . يليه عرض لخصائص الإنفاق العسكري من الوجهة الاقتصادية. ثم يتبع ذلك عرض محددات الإنفاق العسكري. يتبعه عرض وتحليل لآثار الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية من خلال عرض وجهتي نظر إحداهما تقر بإيجابية آثار الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية، والأخرى تقر بسالبية آثار الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية، يلي ذلك عرض الدراسات السابقة التي تناولت دراسة وتحليل وتقييم آثار الإنفاق العسكري علي النمو والتنمية الاقتصادية ، ويتم عرض أربعة دراسات رئيسية وبعض الدراسات الفرعية . ثم يقوم الباحث بإجراء محاولة لقياس آثار الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية باستخدام نموذج قياسي مكون من معادلة واحدة، اعتماداً علي بيانات الإنفاق العسكري والمؤشرات الكلية للاقتصاد القومي عن الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥.

٢: أعباء الإنفاق العسكري علي الاقتصاد القومي وقت الحرب ووقت السلم :

عادة فإن الحروب تنتهي بانتهاء الأعمال العسكرية ، ولكنها تُخلف آثارا اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية تمتد لفترات زمنية طويلة ، وتتمثل الآثار الاقتصادية في ما يتحمله الاقتصاد القومي من تكاليف مباشرة وغير مباشرة بسبب الحرب ، وتتمثل **التكاليف المباشرة للحرب** في :

- تكاليف العتاد العسكري المدمر أثناء فترة الحرب .
- تكاليف إهلاكات العتاد العسكري المستخدم أثناء فترة الحرب ولم يدمر .
- تكاليف الذخائر والقنابل والصواريخ والألغام المستخدمة في الحرب .
- تكاليف الوقود لتشغيل الآليات العسكرية من طائرات ودبابات ووحدات نقل الجنود ... وغيرها أثناء الحرب .

- تكاليف الإعاشة للأفراد وتكاليف إنشاء معسكرات الإقامة المؤقتة أثناء الحرب.
- تكاليف التعويضات المدفوعة للأفراد المفقودين والمصابين أثناء الحرب ، وتكاليف إعادة التأهيل العضوي والنفسي لمصابي العمليات الحربية .
- تكاليف الأصول المدمرة من الثروة القومية أثناء الحرب ، سواء كانت بنية أساسية أو وحدات إنتاجية (زراعية ، صناعية، خدمية ، استخراجية) أو مساكن.
- تكاليف تهجير السكان المدنيين من مناطق العمليات الحربية وتكاليف استيعابهم في مناطق جديدة.
- التعويضات التي يمكن أن تدفع للطرف الآخر بعد انتهاء الحرب بمقتضي اتفاقيات ثنائية أو بمقتضي قرارات صادرة عن منظمات دولية .

أما التكاليف غير المباشرة للحرب ؛ فتشتمل علي البنود التالية :

- تكاليف الفقد في الإنتاج للأصول ووحدات الإنتاج المدني المحولة لخدمة القطاع العسكري أثناء الحرب .
- تكاليف الفقد في الإنتاج للأصول ووحدات الإنتاج المدني آلتي تضطر للتوقف عن الإنتاج أثناء الحرب لسبب مباشر أو غير مباشر يتعلق بالعمليات العسكرية .
- تكاليف الفقد في الإنتاج خلال العمر الإنتاجي الذي كان يمكن للأفراد المفقودين والمصابين أثناء الحرب الإسهام في الإنتاج
- تكاليف الفقد في الإنتاج للأصول المدمرة من الثروة القومية أثناء الحرب خلال الفترة اللازمة لإعادة بناء وصيانة تلك الأصول بعد الحرب وهي الفترة آلتي تتعطل فيها تلك الأصول عن الإنتاج وحتى إعادتها مرة أخري لدورة الإنتاج .
- تكاليف إعادة إعمار ما دمرته الحرب ، وتشمل تكاليف إعادة بناء البنية الأساسية المدمرة أثناء الحرب من طرق ومطارات وموانئ ومحطات وشبكات الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي ..... . وتكاليف إعادة بناء المساكن المدمرة ، وكذلك تكاليف إعادة بناء الوحدات الإنتاجية (الصناعية ، والخدمية ، والزراعية ، والإستخراجية) المدمرة.
- تكاليف التخلص من الآثار البيئية الضارة المتخلفة عن الحرب مثل : تكاليف التخلص من الألغام، وتكاليف استعادة التوازن للبيئة البرية والبحرية المدمرة أثناء الحرب ...
- الفقد في الناتج القومي بفعل أثر المضاعف المترتب علي الضياع الأولي في الناتج القومي

بسبب الحرب.

ولكن **في حالات السلم فإن الإنفاق العسكري لأغراض الدفاع والردع قد يزيد عن تلك التكاليف التي يتحملها الاقتصاد القومي أثناء فترة الحرب،** ويشتمل الإنفاق العسكري في حالات السلم علي البنود التالية :

- التعليم العسكري والتدريب ، وتشمل تكاليف التعليم والتدريب في الكليات والمعاهد ومراكز التدريب العسكرية الوطنية وكذلك تكاليف التعليم والتدريب للمبعوثين في الكليات والمعاهد العسكرية الأجنبية.
- البحث والتطوير R & D في مجال الأسلحة (سواء ابتكار أسلحة جديدة أو تطوير أسلحة قائمة لزيادة كفاءتها أو اكتشاف استخدامات جديدة لتلك الأسلحة القائمة)، وكذلك البحث والتطوير في مجال التخطيط العسكري والإدارة العسكرية.
- إنتاج السلاح محليا : ويشمل تكاليف الإنتاج وتكاليف الحصول علي تكنولوجيا إنتاج السلاح.
- استيراد السلاح : وتمثل واردات السلاح والمستلزمات العسكرية بندا ضخما في بنود الإنفاق العسكري خاصة بالنسبة للدول النامية حيث لا تتاح لها الموارد أو التكنولوجيا اللازمة لإنتاج السلاح محليا .
- إنشاء القواعد العسكرية البرية والجوية والبحرية ، وتكاليف إنشاء البنية الأساسية المساعدة للأعمال العسكرية من موانئ بحرية ومطارات وطرق وسكك حديدية وجسور وكباري وشبكات اتصالات ومستشفيات .....
- تكاليف الاستخبارات وجمع المعلومات ، ومكافحة الاستخبارات العكسية .
- الأجور المدفوعة للأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في القوات المسلحة .
- تكاليف الوقود للاستخدامات الجارية والتدريب للقوات المسلحة وقت السلم .
- التكاليف الجارية لتشغيل الجهاز الإداري العسكري : وتشمل تكاليف المواد الكتابية والمكتبية والمواد الخام المستخدمة في الطباعة والتصوير وجميع التكاليف المرتبطة بتسلسل الأوامر القيادية.
- تكاليف الإعاشة للقوات وقت السلم : وتشمل تكاليف الغذاء والملابس والمفروشات وتكاليف الكهرباء لأغراض الإنارة وتشغيل الأجهزة وتكاليف استهلاكات المياه .
- التصنيع الذاتي لاحتياجات القوات المسلحة من منتجات قطاعات الإنتاج المدني مثل تصنيع الملابس العسكرية وتصنيع الأدوية والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني خاصة منتجات

اللحوم والألبان والبيض ..... وما يرتبط بذلك من وحدات إنتاج خلفية مثل مصانع إنتاج الأعلاف الجافة ومزارع إنتاج الأعلاف الخضراء ومزارع انتاج النباتات الطبية .

- الإنفاق علي الأغراض المدنية التي تشبع متطلبات أفراد القوات المسلحة مثل الإسكان والنوادي والمصايف والمستشفيات، وتمويل الشراء الآجل للسلع المدنية المعمرة لأفراد القوات المسلحة وذويهم .
- تكاليف الفرصة البديلة للموارد المخصصة للقطاع العسكري سواء كانت موارد بشرية أو موارد طبيعية أو رأسمال : وتشمل الإنتاج المدني الضائع والذي كان من الممكن الحصول عليه لو خصصت تلك الموارد للإنتاج المدني .

٣: خصائص الإنفاق العسكري :

- يمكن تخفيض الإنفاق العسكري ولا يمكن إلغاؤه ، شأنه في ذلك شأن جميع أنواع الإنفاق العام الاجتماعي.
- كلما زاد الإنفاق العسكري يزيد الشعور لدي العدو بقوة الردع العسكري المتاحة للطرف الآخر مما يقلل من احتمالات وقوع الحرب ، وبالتالي فإن التكاليف التي يمكن أن يتحملها الاقتصاد القومي في حال وقوع الحرب تصبح عوائد ضمنية للاقتصاد القومي في الوقت الحاضر .
- إن زيادة الإنفاق العسكري قد تدفع الأعداء الفعليين والمحتملين لزيادة الإنفاق العسكري ومن ثم الدخول في دائرة مفرغة من زيادة الإنفاق العسكري لانهاية لها بين جميع الأطراف .
- يصعب تقدير أهداف الإنفاق العسكري ومنافعه بواسطة أفراد المجتمع حيث يعد الدفاع سلعة عامة أو جماعية، ومن ثم فان قرارات الإنفاق العسكري قرارات جماعية توكل إلي سلطة عامة رشيدة قادرة علي تقدير وحساب منافع وتكاليف الإنفاق العسكري، وعادة تكون هذه السلطة حكومية وطنية مركزية، ولايترك للحكومات المحلية أي دور بالنسبة للإنفاق العسكري.

- بينما تتكون الأسواق التنافسية من العديد من البائعين والمشتريين، الذين يتعاملون في سلع رخيصة نسبياً وتشتري بكميات كبيرة ، حيث تحدد قوي السوق الأسعار بصورة موضوعية. فعلي النقيض من ذلك تتعامل أسواق المنتجات العسكرية - غالباً - مع مشتري واحد (عادة

وزارة الدفاع) ، وعدد محدود من المنتجين الذين ينتجون عدداً محدوداً من السلع مرتفعة الثمن جداً. وتتحدد أسعارها عن طريق عملية التفاوض الرسمي.

ونادراً ما تدخل مشروعات عسكرية جديدة إلي السوق ونادراً ما تخرج من هذه السوق مشروعات قديمة، حيث تتمثل حواجز الدخول والخروج في التكلفة الثابتة الضخمة التي تتطلبها تلك المشروعات، والمعدات الرأسمالية المتخصصة التي لا تصلح لاستخدامات بديلة، وكذلك القوة العاملة المتخصصة التي تكون مرونة إنقالها ضعيفة[٣].

٤ : محددات الإنفاق العسكري :

تخضع قرارات الإنفاق العسكري إلي عوامل سياسية واقتصادية ومالية ، ومع ذلك فإن أهم محددات الإنفاق العسكري ترجع إلي توقعات السياسيين والعسكريين للحاجة إلي القوة ، سواء لأغراض الدفاع أو لأغراض التهديد أو لأغراض الاشتراك في القتال، وتستند تلك التوقعات ، ومن ثم حجم الإنفاق العسكري إلي مجموعة من المتغيرات تتمثل في الآتي[٤] :

١) وجود حكومات عسكرية تحكم البلاد، حيث يكون الدافع لزيادة الإنفاق العسكري كبيراً بالمقارنة بالحالات التي يكون فيها حكم البلاد من خلال حكومة مدنية ديمقراطية، وكذلك في حالة الدول التي تحكمها حكومات مدنية كلما زادت قوة الطبقة العسكرية ازدادت فرص زيادة نصيب الإنفاق العسكري من الموازنة الحكومية.

٢) الصراعات مع الدول المجاورة External Conflicts والتي تولد حروب إقليمية ، والصراعات الداخلية Internal Conflicts التي تولد حروب أهلية. وقد تكون هذه الصراعات نشطة أو كامنة Latent .

٣) أثر صناعة الأسلحة حيث يؤثر حجم مركب الصناعات العسكرية Military Indusrial Complexعلي حجم الإنفاق العسكري بعلاقة طردية .

٤) التحالفات Allianes : يترتب علي الانضمام إلي أحد التحالفات العسكرية الدولية التزامات

---

3 Jurgen Brauer, "Military Investment and Economic Growth in Developing Nations", Economic Development and Cultural Change, Vol. 39, No.4 (Chicago: The university of Chicago Press, 1991) pp. 148-149.

4 - A.Maizels and. K.Nissanke, "The Determinations of Military Expenditure in Developing Countries", World Development, Vol. 14, No.9 (Oxford: Pergamon Journal Ltd., Sept. 1986), PP. 1128-1131.

- Michael Beenstock,"International Patterns in Military Spending", Economic Development and Cultural Change, Vol. 41, No. 3 (Chicago: The University of Chicago Press, 1993) PP. 637-639.

علي الدولة بإعطاء امتيازات وتسهيلات للقواعد العسكرية الأجنبية، وتعتمد علي حلفاؤها لإمدادها بالمعدات العسكرية وتوفير التدريب العسكري. وقد تتعرض لضغوط لزيادة حجم مؤسستها العسكرية جزئياً لتدعيم القواعد العسكرية من ناحية ومن ناحية أخري لتدعيم قوة التحالف.

٥) يضيف Daniel P. Hewitt أن توافر التمويل الخارجي وخاصة إذا كان في شكل منح ومساعدات سيؤدي إلي زيادة الإنفاق العسكري، لأن ذلك سيؤدي مباشرة إلي زيادة الإنفاق الحكومي وبالتبعية زيادة مخصصات الإنفاق العسكري، حيث سيترتب علي ذلك تغيير في خليط بنود الإنفاق الحكومي لصالح الإنفاق العسكري[٥].

٥ : آثار الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية :

إن تأثير الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية في الدول النامية موضوع مثير للجدل ، حيث لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول طبيعة تأثير الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، فقد انقسم الباحثين إلي فريقين ؛ الأول : يري أن هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، بينما يري الفريق الثاني أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، وقد عرض كل فريق مبررات تؤيد وجهة نظره ، سيتم إستعراضها علي النحو التالي :

الاتجاه الأول :

يري أن ***الإنفاق العسكري المتعاظم في الدول النامية يحفز التنمية الاقتصادية***[٦]، ويمكن إيجاز الآثار الإيجابية التي يرتبها الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية في الدول النامية في الآتي :

١- أن الإنفاق العسكري والدفاعي يزيد الطلب الكلي ويؤدي إلي استخدام أفضل للطاقة الإنتاجية في قطاع الصناعة ، فهو يوفر السوق للصناعات المحلية ، حيث أن هناك عددا كبيرا من أفراد الجيش يجب إطعامهم وتوفير العلاج والملبس والمسكن والتعليم والتدريب

5- Daniel P. Hewitt, "Economic, Financial, and Political Factors Play a Role in Military Spending Decisions", IMF Survey (Washington D.C.: IMF, August 12, 1991) pp. 251 - 252.

6 - Emile Benoit, "Growth and Defense in Developing Countries", Journal of Development Economics, Vol. 26, No.2 (North -Holland: Elsevier Science Publishers B.V., 1978) PP. 271-280.

- Riccardo Faini, P. Annez and L. Taylor, "Defence Spending, Economic Structure and Growth : Evidence Among Countries and Over Time", Economic Development and Cultural Change, Vol.32 (April 1984) PP. 487-498.

لهم ، وتمثل جميع هذه الاحتياجات طلباً علي منتجات القطاعات المدنية .

٢- تشكل برامج البنية الأساسية العسكرية - مثل إنشاء الطرق والجسور والمطارات والموانئ وشبكات الاتصالات وأشياء أخري ذات طبيعة علمية وتكنولوجية - عامل إنتاج مباشر للقطاعات المدنية ، حيث تستفيد منها قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة .

٣- يساهم الإنفاق العسكري في رفع درجة التحديث[٧] والتصنيع في الاقتصاد القومي من خلال عدة محاور:

- يمكن لبعض المصانع التي تنتج سلعا مدنية أن تستفيد من وسائل البحث والتطوير التي يوفرها القطاع العسكري لتطوير أسلحته ومعداته[٨] .
- اكتساب الجنود بعض المهارات الفنية أثناء الخدمة العسكرية ، تنتقل مع هؤلاء الأفراد إلي القطاعات المدنية عند انتهاء خدمتهم العسكرية.

ومن الاتجاهات الحديثة التي يكتسبها الأفراد أثناء الخدمة العسكرية استخدام الآلات والحفاظ عليها، إتباع ونقل التعليمات بدقة، الحياة المنظمة الدقيقة ، كسب وإنفاق وادخار النقود، فهم البيروقراطية والتعامل معها.

ومن المهارات الفنية التي يكتسبها الأفراد أثناء الخدمة العسكرية تشغيل وإصلاح السيارات والطائرات والراديو وغيرها من المعدات، الرعاية الصحية والطبية، وفي أساليب البناء.. وغيرها.

ويكون التدريب العسكري فعالاً في إكساب هذه الاتجاهات والمهارات بالمقارنة بالتدريب المدني، لما يتوافر له من أدوات الإلزام ، وكذلك فإن قيمة الأمن القومي تمارس تأثيراً قوياً علي وعي معظم الأفراد بما يبرر فرض تعديلات صعبة ومؤلمة أحياناً علي الأفراد، ومما يسهل إجراء هذا التدريب هو عزل الأفراد عن أسرهم ومجتمعهم ، ويعيشون في مجتمع يكون تحت السيطرة

---

٧ يتوقف ذلك علي الأثر الذي يُحدثه الإنفاق العسكري من خلال آثار الانتشار Spin Off ، حيث لا يكون هذا الأثر إيجابياً إلا إذا كانت الفجوة التكنولوجية لصالح القطاع العسكري ، بمعني أن القطاع العسكري أكثر تقدماً من القطاع المدني، بحيث يكون القطاع العسكري قادراً علي توليد وفورات للقطاع المدني. ولكن إذا كانت الفجوة التكنولوجية لصالح القطاع المدني، بمعني أن القطاع المدني أكثر تقدماً من القطاع العسكري فسيكون ذلك الأثر سلبياً، بحيث لا يكون القطاع العسكري قادراً علي توليد وفورات للقطاع المدني.

– طلال محمود كداوي ، *الإنفاق العسكري الإسرائيلي : ١٩٦٥-١٩٩٠* (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧) ص ٢١٤.

٨ فهناك العديد من الاكتشافات في المجال العسكري وجدت لها تطبيقات في القطاع المدني مثل الطاقة النووية ، والآلات الحاسبة الإلكترونية ، والرادار، والنقل الجوي .. ، وإن كان هذا لاينفي التأثير الدائري للإنفاق علي البحث والتطوير في القطاع المدني علي القطاع العسكري.

– محمود أبوسديره ، *الإنفاق العسكري العربي : ترشيده كمدخل للتنمية* (القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٥) ص ٢٦.

المستمرة.

- أن الصناعات العسكرية لها أسواق جاهزة ، إضافة لما تتمتع به من حماية في مواجهة المنتجات المثيلة الأجنبية ، والإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها .
- إمكانية الاستفادة من بعض المصانع الحربية في إنتاج بعض السلع المدنية دون الحاجة إلي إحداث تعديلات مكلفة في تصميم آلات تلك المصانع .

٤ - في أوقات السلم يمكن الاستفادة من القوات المسلحة في المشاريع الإنمائية، حيث يمكن الاستفادة من خبرة سلاح المهندسين وغيره من القطاعات الفنية في القوات المسلحة في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية المدنية من طرق وكباري ومد شبكات الصرف الصحي والمياه وشبكات التليفونات ..... وغيرها ، وكذلك في استصلاح الأراضي .

كما تساهم القوات المسلحة في أعمال مدنية تتطلب خبرات فنية وهندسية متقدمة مثل إجراء دراسات مسح مياه البحار والبحيرات والأنهار Hydrographic Studies ، والخرائط والمسح الجوي، والحفر ، والتعدين ، وحماية التربة ، ومشروعات الغابات. كذلك تنفذ القوات المسلحة أعمال شبه مدنية Quasi - Civilian Activities، مثل حراسة السواحل وحراسة الحدود وتشغيل المنارات، وأعمال الجمارك أحياناً، ومواجهة الكوارث الطبيعية.

٥- أن الإنفاق العسكري له دور واضح في التقليل من التعصب القبلي والعرقي والديني ، حيث يترتب علي إنخراط الأفراد ضمن القوات المسلحة إكسابهم عادات وتقاليد وسلوكيات جيدة تحفزهم علي التوحد والتركيز علي إنجاز أهداف إيجابية غالبا تكون أهداف قومية عليا تذوب معها تلك التعصبات وقد تتلاشي.

٦- أن الإنفاق العسكري قد يؤدي إلي اكتساب قدرات تساعد في اكتشاف موارد جديدة ، كما حدث في نيجيريا بالنسبة للنفط ، وكما حدث في فيتنام وأفغانستان من سهولة الحصول علي مساعدات خارجية .

الاتجاه الثاني :

يري **أن أي زيادة في الإنفاق العسكري يمكن أن يعوق التنمية الاقتصادية في الدول النامية**

لما له من آثار سلبية تضر ببرامج التنمية الاقتصادية في تلك الدول[9]، ويمكن إيجاز الآثار السلبية التي يرتبها الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية في الدول النامية في الآتي :

١ - يستنزف الإنفاق العسكري الموارد الاقتصادية النادرة للدول النامية وآلتي من الممكن أن تخصص لإنشاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، وبالتالي فهو يقلل من الموارد التي توجه لبرامج التنمية ، إذ أنه في أغلب الأحوال ما يتم الإفراط في الإنفاق العسكري وخاصة أن بنودها لا تخضع للتحليل والمراقبة كسائر بنود الإنفاق العام الأخرى . .

٢ - ضعف الترابط بين مدخلات وهياكل القطاعات العسكرية ومدخلات وهياكل القطاعات المدنية في الاقتصاد القومي :

فالمهارات المكتسبة في القطاعات العسكرية يصعب تطبيقها في القطاعات المدنية ، وكذلك فإن نقل التكنولوجيا يكون في المعدات العسكرية والقطاع العسكري ومعظمها لا يستخدم في القطاع المدني ، ولذا فإن الكوادر الفنية التي تتعامل مع تلك المعدات لا يمكن اعتبارها من الكوادر المدنية التي تضيف للقطاعات المدنية .

كذلك فإن البني الأساسية التي تنشأ للاستخدامات العسكرية لا يمكن تحويلها وتطويعها للاستخدامات المدنية ، فالطرق التي تنشأ للاستخدامات العسكرية تنشأ عادة في المناطق النائية و لا يستفيد منها الكثيرون من أفراد المجتمع .

٣ - إن الاعتماد علي الإنفاق العسكري والدفاعي كأداة لزيادة الطلب الفعال لا تلائم حالة الدول النامية ، لكونها تعاني ندرة الموارد الاقتصادية وتدني القدرات التكنولوجية ، ولذا فإن الطلب الفعال المتولد عن الإنفاق العسكري يتسرب في معظمه إلي خارج الاقتصاد القومي من خلال الواردات .

---

9 - Saadet Deger, "Economic Development and Defence Expenditure", Economic Development and cultural Change, Vol. 35, No.1 (Chicago: The University of Chicago Press, 1986) pp179 - 196.

- _____, and S. Sen, "Military Expenditure Spin-Off and Economic Development ", Journal of Development Economics, Vol. 13 (North-Holland: Elsevier Science Publishers B.V., 1983) pp. 67 - 83.

- Nicole Ball, "Defense and Development: A Critique of the Benoit Study", Economic development and Cultural Change, Vol. 41, No. 1 (Chicago: The University of Chicago Press, 1983) pp. 507 - 524.

- R.P. Smith, "Military Expenditure and Capitalism", Journal of Economics, Vol 1, No.1 (1977) PP 299-304.

- _____, "Military Expenditure and Capitalism: A Reply", Journal of Economics, Vol 3, No.3 (1978) .

٤ - تستورد الدول النامية معظم احتياجاتها الدفاعية من دول أخري (غالبا الدول المتقدمة) ، ويترتب علي ذلك تحويل جزء كبير من مواردها المالية إلي الخارج ، مما يضعف التكوين الرأسمالي المحلي والإنتاج المحلي ، وأيضا يسهم في تفاقم العجز المستمر في الميزان التجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات وزيادة المديونية الخارجية ، ومن ثم خفض قيمة مضاعف الاستثمار ، مما يضعف نمو الناتج القومي ويقلل من نمو فرص العمل والتوظف.

٥- أن الإنفاق العسكري يخلق عدداً من فرص العمل أقل من تلك التي يخلقها الإنفاق المدني، إضافة إلي أن تكلفة خلق فرصة العمل في القطاع العسكري تكون أعلي بكثير من مثيلتها في القطاع المدني[١٠]

٦ - يؤدي الإنفاق العسكري إلي زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة مما قد يوقع الدولة في فخ (أو لغز) تمويل هذا العجز، فإذا ما أرادت الدولة تمويل ذلك العجز بموارد حقيقية من خلال زيادة الضرائب أو من خلال الاقتراض المحلي من الجمهور فسيترتب علي ذلك وقوع الاقتصاد القومي تحت ضغوط انكماشية ، حيث سيؤدي ذلك إلي سحب جزء من الموارد المتاحة للقطاع العائلي وقطاع الأعمال كانت يمكن أن توجه إلي لتوسيع الطلب الفعال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ، في الوقت الذي ستوجه فيه تلك الموارد ليتم تجميدهما في أصول ومعدات عسكرية قد لا تستخدم علي الإطلاق ، وإذا ما لجأت الدولة إلي تمويل ذلك العجز بموارد غير حقيقية من خلال الإصدار النقدي الجديد فسيترتب علي ذلك وقوع الاقتصاد القومي تحت ضغوط تضخمية .

٧- أن الإنفاق العسكري يغذي التضخم لأن هذا الإنفاق لا يقابله إنتاج مباشر سلعي أو خدمي يمكن أن يمتص تيارات الدخول النقدية المتولدة عن الإنفاق العسكري، سواء تلك المتدفقة لأفراد المجتمع في صورة مدفوعات الأجور لأفراد القوات المسلحة ، أو تلك المتدفقة لأصحاب الموارد الأخرى المتجهة إلي الاستخدامات العسكرية . بعكس الإنفاق المدني فإنه يولد إنتاج مباشر سلعي أو خدمي يمتص تيارات الدخول المتولدة عن هذا الإنفاق جميعها أو بعضها، ومن ثم ينعدم التضخم أو علي الأقل تكون معدلاته منخفضة.

ويري Starr et al. أن الإنفاق العسكري يمكن أن يكون مصدراً للتضخم وليد التكلفة Cost-Push Inflation ، وإذا ترتب عليه ارتفاع خفيف في الأسعار سيؤدي إلي تشجيع الوصول

١٠- علي لطفي ، اقتصاديات المالية العامة (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٠) ص٧١.

إلي التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية القائمة ، ومن ثم إحداث توسع سريع في النشاط الاقتصادي. وعلي العكس من ذلك فإن الإنفاق العسكري يمكن أن يؤدي إلي إحداث تضخم متقوقع (كامن) Entreched Inflation والذي يدفع الأفراد إلي توجيه أنصبة متزايدة من دخولهم للاستهلاك بل ويدفعهم للاقتراض علي حساب الادخار والاستثمار، ومن ثم إبطاء نمو الاقتصاد القومي[١١].

وتجدر الإشارة إلي أن الآثار الاقتصادية الصافية لبرامج الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية تتوقف علي حجم الإنفاق العسكري وعلي هياكل الإنفاق العسكري ومكوناته.

حيث تختلف الآثار عندما تكون المعدات العسكرية منتجة محلياً عنها في حالة كونها مستوردة. وتختلف الآثار عندما تكون المعدات العسكرية المستوردة ممولة من موارد نقد أجنبي حقيقية محلية، عنها في حالة كونها ممولة بموارد نقد أجنبي مصدرها مساعدات خارجية . كذلك تختلف الآثار عندما يكون التصنيع المحلي للأسلحة كاملاً حيث تتسع آثار التعلم الصناعي، وتتسع آثار إنتشار المعرفة الصناعية، عنها عندما يكون التصنيع المحلي للأسلحة من خلال تراخيص حيث تقلل عوامل السرية والتدخل السياسي من انتشار المعرفة الصناعية. كذلك فإن هناك تباينات كثيرة في برامج الإنفاق العسكري من حيث أنصبة الإنفاق المخصصة لتدريب الأفراد[١٢].

٦ : الدراسات السابقة :

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت تحليل آثار الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وظهرت معظم هذه الدراسات في فترتي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وسيعرض الباحث بعض تلك الدراسات والتي استخدمت نماذج قياسية لبحث هذه العلاقة، مع عرض وتحليل نتائج كل دراسة ، وذلك علي النحو التالي :

١- دراسة (١٩٧٣) [١٣] Emile Benoit:

تعتبر دراسة E. Benoit من أولي الدراسات التي بحثت علاقة الإنفاق العسكري بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، وقد أجري E. Benoitهذه الدراسة علي ٤٤ دولة نامية مستخدماً بيانات عن الفترة ١٩٥٠-١٩٦٥، وكان هدف هذه الدراسة قياس علاقة الارتباط بين عبء الدفاع ومعدلات النمو (معدلات النمو في الناتج المدني) ، ومعدلات الاستثمار ومتحصلات المساعدات

11-H. Starr, et al., "The Relationship Between Defence Spending and Inflation", Journal of Conflist Resolution, Vol.26 (march, 1984) PP. 103-122.

12- Emile Benoit, "Growth and Defense in Developing Countries", Op. Cit., PP. 279-280.

13- Emile Benoit, Defense and Economic Growth in Developing Countries (Boston ; D.C. Heath & Co., Lexington Books, 1972),.

-Emile Benoit, "Growth and Defense in Developing Countries", Op. Cit., PP. 271-280.

الخارجية . وقد أجري هذه الدراسة من خلال صياغة نموذج قياسي يتكون من معادلة واحدة، تأخذ الشكل التالي :

$$g = a_0 + a_1 I + a_2 S + a_3 B$$

حيث :

g = معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.

I= معدل التكوين الرأسمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

S = معدل صافي المتحصلات من المعونات الخارجية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

B = معدل عبء الدفاع (الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

وتم تقدير هذه المعادلة علي أربعة مراحل ، في المراحل الثلاث الأولي كان يتم إسقاط أحد المتغيرات ويتم تقدير المعادلة علي أساس أنها تشتمل علي متغيرين مفسرين فقط، وفي المرحلة الرابعة تم تقدير المعادلة مشتملة علي جميع المتغيرات (الثلاث) المفسرة .

وانتهت هذه الدراسة إلي ثلاثة نتائج أساسية ، هي :

١- في الدول ذات أعباء الدفاع المرتفعة تم اكتشاف ارتباط موجب قوي بين أعباء الدفاع المرتفعة ومعدلات النمو السريعة ، وذلك من خلال ارتباط رتب سبيرمان.

٢- اتضح من تحليل الانحدار المتعدد أن عبء الدفاع كان مُجِدداً هاماً للنمو في الفترة ٦٠-١٩٦٥، وليس علي طول الفترة ٥٠-١٩٦٥. ولكن قصر هذه الفترة (٥ سنوات) لم يعط المتغيرات المفسرة الفرصة لممارسة تأثيرها الكامل علي معدلات النمو.

٣- عند أخذ الفترة كاملة ٥٠-١٩٦٥ كان الارتباط الموجب المتبقي من عبء الدفاع ومعدل النمو وقيمة (t) ضعيفاً بما لا يبرر اعتبار عبء الدفاع محدداً هاماً لمعدل النمو. ويبدو أن الارتباط بينها زائفاً Spurious، أي أنه يعكس تأثير المتغيرات الأخرى (الاستثمار والمساعدات الخارجية) . ويبدو أن التفاعل المباشر بين النمو وأعباء الدفاع يتجه أساساً من نفقات الدفاع إلي النمو وليس العكس. ولكن E. Benoit يعترف بأن معظم الأدلة عن الآثار المفيدة للنمو من برامج الدفاع غير دقيقة ويصعب قياسها، لأن ميزانيات الدفاع لا تكون مفصلة ، وكذلك لأن الأعمال المدنية التي تستخدم فيها المعدات والقوات العسكرية بطريقة تحقق أساهماً مباشراً في الاقتصاد المدني نادراً ما تكون مسجلة.

ويري E. Benoit أن هناك احتمالاً جيداً بأن يكون الارتباط بين أعباء الدفاع ومعدلات النمو في الدول النامية موجباً وقوياً لدرجة تجعل أحدهما محدداً للآخر، وتكشف عن وجود تفاعل مباشر

بينهما. ومع ذلك فهو يثير تساؤل عن اتجاه هذا التفاعل ، فمن الممكن تفسير الارتباط بتأثير معدلات النمو علي نفقات الدفاع وليس العكس. إذ أن الدول التي تحقق نمواً سريعاً قد تشعر أنها أكثر قدرة علي الدخول في برامج الدفاع المكلفة . وكذلك فإن الدخل القومي الذي يرتفع بسرعة يولد مستوي مرتفعاً من الإيرادات الضريبية التي قد تغري علي زيادة الإنفاق العسكري، حيث يغري ذلك العسكريين الأقوياء بالضغط لضمان نصيب متناسب من هذه الإيرادات الضريبية.

وبالرغم من ذلك يقرر E. Benoit أن النمو يمارس تأثير ضعيف علي أعباء الدفاع ، إذ أنه من غير المنطقي إنفاق الأموال علي الدفاع لمجرد توافرها، فهناك حاجات متنافسة علي تلك الأموال قد تكون أكثر إلحاحاً من الدفاع.

وفي النهاية يقرر E. Benoit أنه بالرغم من أن برامج الإنفاق العسكري لا يقصد منها الإسهام في الاقتصاد المدني، إلا أنها تسهم فيه بطريق غير مباشر. ولاشك أن البرامج المدنية المثلي للنمو تحقق إسهاماً أكبر في الناتج القومي، وبالرغم من ذلك فإنه عند مقارنة برامج الدفاع يجب أن يكون ذلك مع بدائلها المدنية المحتملة موضوعياً ، وليس مع بدائلها المدنية المثلي، حتى يمكن حساب نفقة الفرصة البديلة ومكاسبها الصافية الحقيقية .

ويري E.Benoit ضرورة عدم افتراض أن كل دخل لا يوجه للإنفاق العسكري سوف ينفق في استثمارات مدنية مرتفعة الإنتاجية ، إذ أن معظمه يوجه للاستهلاك ، أو يوجه إلي الاستثمار الاجتماعي مثل الإسكان والذي يسهم في إشباع الاستهلاك أكثر من زيادة الدخل مستقبلاً، أو قد يوجه إلي استثمارات مدنية مُنتجة يساء إدارتها بحيث تعمل بتكاليف اقتصادية مرتفعة وينخفض إسهامها في النمو الحقيقي عما هو متوقع[١٤].

٢- دراسة (Saadet Deger 198)[١٥]:

قامت هذه الدراسة بتتبع آثار الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية من خلال ثلاث مسارات تمثل افتراضات الدراسة: **الأول**: يؤثر الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي من خلال خلق طلب كلي إضافي، فإذا كان لدي القطاع المدني طاقات إنتاجية عاطلة، فإن الطلب الإضافي المتولد عن طريق الإنفاق العسكري سيؤدي إلي زيادة الإنتفاع برصيد رأس المال وتخفيض تكاليف الموارد، وستكون للمضاعف آثاراً في الأجل القصير،وسيكون هناك احتمال للنمو في الآجل الطويل.

14- Emile Benoit, "Growth and Defense in Developing Countries", Op. Cit., P. 276.

15- Saadet Deger, "Economic Development and Defence Expenditure", Op. Cit., PP. 179-196.

الثاني : يؤثر الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص الموارد، حيث يحول الإنفاق العسكري الموارد بعيداً عن الاستخدامات المدنية البديلة ، وقد يكون له تكلفة فرصة بديلة مباشرة تتمثل في إنتاج الاستثمار الضائع. ومن ثم فالإنفاق العسكري يقلل من موارد الادخار المحتملة المتاحة للاستثمار المخطط مما يؤدي إلي توسيع فجوة الادخار - الاستثمار. وإذا تم توجيه جانب ملموس من الإنفاق العسكري إلي استيراد الأسلحة ، فإن ذلك يفرض مشكلة علي فجوة الموارد الخارجية كذلك، ولكن يصعب تحليل آثار الإنفاق العسكري عليها حيث يصعب فصل مصادر تمويل شراء الأسلحة من الخارج فيما إذا كانت منح، أو ائتمان، أو مدفوعات نقدية

الثالث : تحليل آثار الإنفاق العسكري علي التقدم التكنولوجي والتحديث في الاقتصاد القومي، فحيث أن التقدم التكنولوجي يتجسد[١٦] في الآلات والمعدات الحديثة التي يمكن أن تضاف إلي رصيد رأس المال في الاقتصاد القومي، فإن الادخار والاستثمار يلعبا دوراً إضافياً جوهرياً ، فإذا أدي الإنفاق العسكري إلي انخفاض مقدار الادخار ، وبالتالي مقدار التكوين الرأسمالي الجديد، فإن الاقتصاد سيعاني من انخفاض كم وكيف رصيد رأس المال.

ومن ثم ستظل الفجوة التكنولوجية لصالح القطاع العسكري مما يفتح الباب للحديث عن آثار الانتشار غير المباشرة Spin Offs التي يحققها القطاع العسكري لباقي قطاعات الاقتصاد القومي من خلال البحث والتطوير وتشجيع التقدم التكنولوجي السريع.

وتعتبر هذه الدراسة أن أهم المسارات التي يمكن أن يؤثر الإنفاق العسكري من خلالها علي النمو الاقتصادي هي خلق وتعبئة الادخار الإضافي، ويؤثر الإنفاق العسكري علي الادخار في ثلاث اتجاهات :

١) يزداد الإدخار في الحالات التي تكون فيها الدولة مهددة بعدوان أو حرب حتمية، حيث تكون زيادة المدخرات ناتجة عن بيع سندات الدفاع أو الحرب، وانخفاض الاستهلاك ، وبالتالي الادخار الإجباري نتيجة عدم توافر السلع خلال الحرب، والالتزام بزيادة المدخرات والتقشف في أوقات الأزمات[١٧]. ويمكن أن يكون ذلك حقيقياً في الأجل القصير، ولكن ليس هناك من سبب لارتباط الميل للادخار إيجابياً بعبء الدفاع في الأجل الطويل.

٢) إن ضمان الدخل المرتفع ومزايا عقود العمل طويلة الأجل للأفراد العسكريين، تجعل

16- Embodied Technical Progress

١٧ وفي أغلب الأحوال ستتجه تلك المدخرات إلي المجهود الحربي وتمويل الإنفاق العسكري، ومن ثم فإن الأمر لا يعدو كونه سحب موارد كانت ستُضخ للقطاع المدني إما في صورة تمويل تكوين رأسمالي أو لزيادة الطلب الكلي.

الحافز علي الادخار لهؤلاء الأفراد منخفضاً، وتجعل هؤلاء الأفراد يستهلكون أكثر مما لو كانوا مدنيين.

٣) إن زيادة الإنفاق العسكري قد يؤدي إلي انخفاض الأجر الاجتماعي [١٨] Social Wage ، وخاصة إذا ترتب علي ذلك انخفاض الإنفاق العام الاجتماعي علي التعليم والصحة والنقل والإسكان .... وباقي أنشطة البنية الأساسية .

حيث يترتب علي ذلك زيادة الإنفاق الاستهلاكي للأفراد علي التعليم والصحة.... وباقي بنود الإنفاق العام الاجتماعي من دخولهم الفردية ، ومن ثم ينخفض إدخار الأفراد. وهنا يكون الأثر السلبي للإنفاق العسكري هام جداً.

وإذا كان البعض يري أن انخفاض الأجر الاجتماعي يمكن أن يشجع الأفراد علي زيادة الادخار لتوفير هذه الخدمات في المستقبل، فيمكن أن يتحقق ذلك عند الأفراد أصحاب الدخول المرتفعة ، ولكن في الدول النامية عادة يكون معظم الأفراد أصحاب دخول منخفضة إن لم تكن متدنية ، ويكون التفضيل الزمني لهؤلاء الأفراد متحيزاً للحاضر بدرجة عالية . ومن ثم فإن انخفاض الإنفاق علي السلع العامة يجبرهم علي تخفيض مدخراتهم الضئيلة لتمويل الإنفاق الجاري[١٩].

ولصياغة نموذج قياسي لاختبار الفرضيات المختلفة المتعلقة بالعلاقة المتبادلة بين الإنفاق العسكري والتنمية في الدول النامية ، فقد صاغت هذه الدراسة نموذج مكون من ثلاث معادلات تعبر عن فرضيات المسارات الأربعة الرئيسية التي يمكن أن يؤثر الإنفاق العسكري من خلالها علي النمو فيما يلي :

- تشجيع الطلب الكلي.
- أثر الانتشار.
- تخصيص الموارد بعيداً عن الاستثمار.
- إعادة تخصيص الموارد وتوليد الموارد الجديدة .

وتم صياغة المتغير الأول والثاني في معادلة نمو يكون فيها معدل النمو دالة في معدل الادخار وعبء الدفاع وعوامل خارجية أخري علي النحو التالي :

$$g = a_0 + a_1 S + a_2 m + a_3 y + a_4 A$$

---

١٨ الأجر الاجتماعي = الأجر النقدي للفرد + مجموع المزايا المجانية التي يستطيع الحصول عليها من خلال الإنفاق العام.

19-Saadet Deger, "Economic Development and Defence Expenditure", Op. Cit., P. 186.

ولتوضيح دور القطاع العسكري في إعادة تخصيص الموارد وخلق موارد جديدة ، تم صياغة دالة الادخار يكون فيها معدل الادخار - الدخل دالة في عبء الدفاع وعوامل خارجية أخري علي النحو التالي :

$$S = b_0 + b_1\, g + b_2\, (g\, y\,) + b_3\, m + b_4 i + b_5\, A$$

وتم صياغة معادلة ثالثة لتوضيح محددات الإنفاق العسكري، علي النحو التالي:

$$m = c_0 + c_1 B + c_2 y + c_3\,(\,D\,1) + c_4(\,D2\,) + c_5 D$$

حيث :

g =متوسط معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجماليGDP

s = نسبة الادخار - الدخل القومي.

m =عبء الإنفاق العسكري (نسبة الإنفاق العسكري إلي الناتج القومي الإجماليGDP).

y =متوسط الدخل الفردي علي أساس سعر الصرف لسنة ١٩٧٠.

A =تدفقات رأس المال الأجنبي كنسبة منGDP .

i =التضخم (معدل تغير مخفضDeflatorالناتج القومي الإجمالي سنوياً).

z =متوسط الدخل الفردي علي أساس تعادل القوة الشرائية لسنة ١٩٧٠.

D1 =متغير عشوائي لفوائض رأس المال للدول البترولية (العراق ، ليبيا، السعودية).

D2 =متغير عشوائي لاقتصاديات الحرب (إسرائيل ، الأردن ، مصر، ڤيتنام الجنوبية ، سوريا).

$D = z-y$

a_i, b_i, c_i = معاملات المتغيرات المستقلة (المفسرة) في النموذج .

وانتهت هذه الدراسة إلي أن معادلة النمو تؤكد استنتاج E. Benoit، حيث كان المعامل (a2 0.2564 =) أي أن زيادة (١٪) في عبء الدفاع تؤدي إلي زيادة (٠.٢٥٪) في الناتج القومي. ولكن كان الأثر في معادلة المدخرات سلبياً ، حيث أدي الإنفاق العسكري إلي انخفاض معدل الإدخار - الدخل القومي بمقدار كبير، وبحل المعادلات الثلاث آنياً وآخذ كل الآثار معاً كان أثر مضاعف عبء الدفاع علي معدل النمو (dg / dm = - 0.217) ، أي أن الأثر السلبي أقوي ويتفوق علي

الآثار الإيجابية المباشرة علي النمو. وعند إعادة تقدير النموذج وأخذ معامل التضخم في الاعتبار تحول المضاعف لتصبح قيمته (- ٠.٤٢) وهو أعلي من الناتج السابق. وخرجت الدراسة بنتيجة نهائية وهي : "أن الإنفاق العسكري يؤدي إلي تخصيص الموارد النادرة بعيداً عن الاستثمار المدني المنتج ، ولايؤدي إلي تعبئة أو خلق مدخرات إضافية ، بل أنه يؤدي إلي تخفيض معدل الادخار - الدخل كثيراً، وهذا يضر بالنمو والتنمية في النهاية "[٢٠].

ويرد Saadet Deger and S. Sen في دراستهما عن "الآثار غير المباشرة للإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية"[٢١]علي الفكر الكينزي الذي يري إمكانية استخدام الإنفاق العسكري كسياسة تثبيت ضد الدورات الاقتصادية بحيث يتغير عكسياً مع مستوي الطاقة الإنتاجية غير المستغلة لدي القطاع المدني. فإذا كانت قطاعات الصناعات التحويلية المدنية في حالة انخفاض تشغيل، يمكن زيادة الإنفاق العسكري، الذي سيخلق الطلب الفعال ويواجه الركود حسب التفكير الكينزي. ومن ناحية أخري عندما يكون النشاط قريباً من ذروة دورة اقتصادية ، يمكن تخفيض الإنفاق العسكري بحيث يخفف قدراً من الضغط علي الحركة التوسعية.

وتري هذه الدراسة أنه من الصعب التمسك بهذا التفسير إذ أن التهديدات والاعتبارات الأمنية غالباً ما تكون مستقلة عن الدورات الاقتصادية بصفة عامة . وهكذا فإنه عندما تتعرض الدولة لتهديد دولة معادية فإنها "ستضطر"إلي زيادة الإنفاق علي التسليح ، وذلك بغض النظر عن وجودها عند قمة أوضاع التقلبات الدورية. وبالتالي فإن تحديد ميزانية الدفاع يخضع لعوامل أخري مستقلة عن الدخل. وفي الواقع فإنه يمكن الرد علي حجة سياسة التثبيت تماماً بالنسبة للدول الأقل نمواً. فعندما يكون الإنتاج الصناعي مرتفعاً نسبياً، والمخزون من السلع وفيراً، والإنتاج الزراعي (عرض الغذاء) مواتياً، فإن الدولة قد تميل إلي زيادة إنفاقها العسكري، والقيام بأعمال استفزازية بل والدخول في حرب مع الدول المجاورة . وهذا بسبب توافر فائض محلي يكفي لاستمرار تمويل المجهود الحربي بدون حدوث قصور كبير في عرض السلع والخدمات، والذي يؤدي إلي السخط السياسي والشعبي.

ومن الصعب تبرير فرض مناهضة الدورات الاقتصادية باستخدام الإنفاق العسكري كسياسة استقرار اقتصادي . ومع ذلك ، فإن قضية هذا المفهوم لاتزال قائمة ، إذ أنه يمكن خلق الطلب الفعال

20- Saadet Deger, "Economic Development and Defence Expenditure", Op. Cit., P. 186.

21-Saadet Deger and S. Sen, "Military Expenditure Spin-Off and Economic Development ", Journal of Development Economics, Vol. 13 (North-Holland: Elsevier Science Publishers B.V., 1983) pp. 75-76.

بحيث يزيد نمو الناتج في الآجلين المتوسط والطويل، وكذلك فإن التقدم التكنولوجي من خلال البحث والتدريب وتكوين المهارات، قد يتزايد ويزيد الإنتاجية .

٣- دراسة المومني والخطيب (١٩٩٠)[٢٢]:

كان هدف هذه الدراسة استقصاء أثر الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية في الأردن، وتمت هذه الدراسة من خلال صياغة نموذج قياسي يتكون من ثلاث معادلات ذات طبيعة آنية ، ويهدف هذا النموذج إلي تحليل العلاقات التالية :

-علاقة تبحث أثر نفقات الدفاع علي معدلات النمو الاقتصادي.

$$g = a_0 + a_1 I + a_2 M + a_3 F + a_4 P + U_0$$

حيث :

g = معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) .

I = تكوين رأس المال الثابت(I / GDP).

M = حجم الإنفاق العسكري (بالمليون دينار).

F = حجم المساعدات الخارجية إلي الناتج المحلي (F / GDP).

P = النمو في عدد السكان.

U_0 = الخطأ العشوائي.

- علاقة تبحث أثر نفقات الدفاع علي الاستثمار الإجمالي (تكوين رأس المال الثابت) .

$$I = b_0 + b_1 g + b_2 M + b_3 F + U_1$$

- علاقة تبحث الارتباط بين نفقات الدفاع والعوامل غير الاقتصادية (عدم استقرار الأوضاع السياسية ، احتمالات الحرب، تلبية احتياجات الحرب،...).

$$M = c_0 + c_1 g + c_2 D + c_3 P + U_2$$

حيث D = المتغير الوهمي الذي يعكس العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في الإنفاق العسكري.

---

٢٢ - رياض المومني وفوزي الخطيب، "الإنفاق العسكري وأثره علي التنمية الاقتصادية في الأردن : دراسة تطبيقية"، *أبحاث اليرموك ، المجلد السادس، العدد الرابع* (عمان : جامعة اليرموك ، ١٩٩٠) ص ص ٥٩-٧١.

وانتهت هذه الدراسة - والتي أجريت عن الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ - إلي أن تأثير الإنفاق العسكري علي معدلات التكوين الرأسمالي كان إيجابياً، بينما كان الأثر النهائي سلبياً للإنفاق العسكري علي معدلات النمو الاقتصادي في الأردن..

٤- دراسة كداوي (١٩٩٧)[٢٣]:

كان هدف هذه الدراسة تحليل أثر الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في إسرائيل باستخدام بيانات عن الفترة ١٩٦٥-١٩٩٠، وتبنت هذه الدراسة الافتراضات الأربعة لدراسة Saadet Deger. وتمت هذه الدراسة من خلال صياغة نموذج قياسي مكون من ثلاث معادلات آنية، ويهدف هذا النموذج إلي تحليل العلاقات التالية :

- علاقة تبحث أثر الإنفاق العسكري علي معدلات النمو الاقتصادي :

$$g = a_0 + a_1 i + a_2 I + a_3 m - a_4 y + a_5 X + e$$

حيث :

g = معدل نمو الناتج المحلي.

i = نسبة الاستثمار إلي الناتج المحلي الإجمالي (النسبة الحدية).

I = معدل نمو التشغيل للعمالة .

m = نسبة الإنفاق العسكري إلي الناتج المحلي الإجمالي (النسبة الحدية).

y = متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

X = نسبة الصادرات إلي الناتج المحلي الإجمالي (النسبة الحدية).

e = متغير عشوائي.

- علاقة تبحث أثر الإنفاق العسكري علي الاستثمار :

$$i = b_0 + b_1 s - b_2 m + b_3 a + b_4 y + b_5 P - b_6 t + e$$

حيث :

s = الميل الحدي للادخار.

a = الميل الحدي الصافي لتدفق موارد النقد الأجنبي.

P = معدل التضخم.

٢٣- طلال محمود كداوي، *مرجع سبق ذكره* ، ص ص ٢٠٥-٢٣٥.

e = معدل العبء الضريبي.

- علاقة تبحث في محددات الإنفاق العسكري :

$$m = c_0 + c_1 N + c_2 B + c_3 y + c_4 a + c_5 W + e$$

حيث :

N = السكان

B = الإنفاق الحكومي بالموازنة العامة للدولة (القيد المالي).

W = عدم الاستقرار الإقليمي (احتمالات الحرب)

وانتهت هذه الدراسة إلي أن تأثير الإنفاق العسكري علي الاستثمار كان إيجابياً خلال فترة الدراسة، بينما كان الأثر علي النمو الاقتصادي سلبياً، وظهر الأثر الكلي من خلال مضاعف الإنفاق العسكري السالب، حيث كانت قيمة المضاعف (-٠.١٧٦).

ويفسر ذلك أن القطاع المدني في إسرائيل أكثر تقدماً من القطاع العسكري، بحيث يبدو القطاع العسكري غير قادر علي توليد وفورات ذات قيمة للقطاع المدني، بل أن القطاع العسكري يمتص نسبة لا بأس بها من الوفورات التي يولدها القطاع المدني. ويرجع ذلك إلي سببين : **الأول**: أن إسرائيل باعتمادها علي الهجرة تمكنت من استقطاب رأس مال بشري عالي المهارة والخبرة تم توظيفه في القطاعات المدنية، **والثاني** : أن إسرائيل استطاعت أن تستحوذ علي التكنولوجيا المتقدمة عن طريق الغرب وأمريكا بحيث لايبدو القطاع العسكري ممتلكاً لتكنولوجيا متقدمة عن القطاع المدني[٢٤].

وباستعراض الدراسات السابقة يمكن الخروج بنتيجة عامة ، وهي : أن الإنفاق العسكري لا يُحدث تأثيراً إيجابياً مباشراً علي النمو الاقتصادي، وإن أظهرت بعض الدراسات تأثيراً موجباً ضعيفاً فتكون تلك الآثار بفعل آثار الانتشار غير المباشرة Spin Off ، ويؤكد ذلك Alfred Maizelo and Machiki K. Nissank حيث قاما باستعراض العديد من الدراسات التي تناولت بالتحليل آثار الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي، ومنها: دراسة (E. Benoit 1973)، ودراسة (Nicol Boll 1983) ودراسة (Deger 1981, 1982)، ودراسة (Vrener 1983) ، ودراسة (Nabe 1983) ، ودراسة (Smith 1977, 1980) ، ودراسة (Lim 1983) ، ودراسة Faini, (et. al., 1984). وخرجا بنتيجة هامة ، وهي أن كل هذه الدراسات بدون استثناء أثبتت أن نصيب

---

٢٤ – *المرجع السابق*، ص ٢١٦.

الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي قد ارتبط سلبياً بمعدل النمو في إجمالي الناتج المحلي ، سواء اعتمدت النتيجة علي Cross - Country Regression ، أو اعتمدت علي Cross-Country time Serious regression[٢٥].

ويؤكد "ليستر ثارو"[٢٦]أن القوة العسكرية لاتقود إلي القوة الاقتصادية ، إذ أنه لو أرادت دولة أن تكون قوة عسكرية عظمي فلابد أن تكون علي استعداد لأن تتحلي بقدر من الانضباط الذاتي يكفي لتخفيض استهلاك السكان إلي مستويات تضمن عدم انخفاض الاستثمارات اللازمة لاستمرار النمو في القطاع المدني. ذلك لأنها ستوجه قدراً كبيراً من مواردها البشرية والاقتصادية إلي الأنشطة العسكرية، وهذا يمثل شكلاً من الإنفاق العام. لأن القوة العسكرية تستلزم استثمار مبالغ كبيرة في البحث والتطوير في القطاع العسكري، وفي المعدات العسكرية ، والبنية الأساسية العسكرية ، والتدريب العسكري. بينما القوة الاقتصادية تستلزم استثمار مبالغ كبيرة في البحث والتطوير في القطاع المدني، وفي المصانع والمعدات، وفي البنية الأساسية العامة ، وفي المهارات البشرية .

ويثبت التطور التاريخي أنه يكون بإمكان القوة العسكرية في بعض الأحيان أن تستمر بعد زوال القوة الاقتصادية لبضعة قرون ، وبالرغم من ذلك فإن القوة العسكرية تكون معتمدة في آخر المطاف علي وجود قاعدة اقتصادية ناجحة .

ويؤكد "ثارو"علي أن المنافسات العسكرية تؤدي في نهاية الأمر إلي إهدار وتدمير الموارد الاقتصادية ، حيث تؤدي إلي تكريس الموارد الاقتصادية لأنشطة في أفضل الأحوال (إذا لم تستخدم) لا تسهم في الرفاهية البشرية ، وفي أسوأ الأحوال (إذا استخدمت) تكون مدمرة للرفاهية البشرية.

٦ : محاولة لقياس أثر الإنفاق العسكري علي الموازنة العامة للدولة في ج.م.ع:

اتضح من تحليل تطور الإنفاق العسكري في جمهورية مصر العربية وجود اتجاهاً عاماً متزايداً طوال الفترة ١٩٧٨-١٩٩٦ / ١٩٩٧ ما عدا بعض سنوات شهدت انخفاضاً لمخصصات الإنفاق العسكري، وهي ٨٣ / ١٩٨٤، ٨٧ / ١٩٨٨، ٨٩ / ١٩٩٠، ٩٤ / ١٩٩٥[٢٧].

ويلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العسكري (نفقات الدفاع والإنتاج الحربي) قد

---

25 A.Maizels and. K.Nissanke, "The Determinations of Military Expenditure in Developing Countries", World Development, Vol. 14, No.9 (Oxford: Pergamon Journal Ltd., Sept. 1986) p. 1127.

٢٦ ليستر ثارو ، *الصراع علي القمة : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان* (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٢٠٤ ،ديسمبر١٩٩٥) صص٢٢،١٩،١٨.

٢٧ – جدول رقم (٤) من ملاحق البحث.

تزايد ٨.٥ جنيه سنة ١٩٧٨ إلي أن وصل إلي ١٣٦.٦ جنيه في عام ٩٦ / ١٩٩٧. وكان متوسط نصيب الفرد في السنة ٥٢.٤ جنيه من الإنفاق العسكري خلال الفترة ١٩٧٨-٩٠ / ١٩٩١، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العسكري ٩٢.٦ جنيه خلال الفترة ٩١ / ١٩٩٢-٩٦ / ١٩٩٧[٢٨].

وبحساب مرونة الإنفاق العسكري إلي الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة كانت في المتوسط ٤.١، وكانت مرونة الإنفاق العسكري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ١.٧ في المتوسط، وكانت مرونة الإنفاق العسكري بالنسبة للسكان ١٤.٢ في المتوسط خلال الفترة[٢٩]. وبالتالي فقد كان الإنفاق العسكري كبير المرونة بالنسبة للمتغيرات الثلاث (الإنفاق العام ، والناتج المحلي الإجمالي، والسكان)، وهذا يعطي أهمية لضرورة دراسة أثر الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية .

وتُظهر الحسابات القومية أن جهود التنمية متمثلة في ناتج الأنشطة الاقتصادية المختلفة تتجمع في مقياس الناتج المحلي الإجمالي GDP، ومن هذا المنطلق يمكن ترجمة أثر الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية في مصر من خلال قياس أثر الإنفاق العسكري علي الناتج المحلي الإجمالي[٣٠].

وفي المحاولة الأولي لتقدير تأثير الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ، تم صياغة نموذج قياسي مكون من معادلة واحدة يكون فيها الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع ، وتشتمل المتغيرات المستقلة علي بعض محددات الناتج المحلي الإجمالي، وهي : متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والتكوين الرأسمالي، والواردات، والصادرات، والإنفاق الحكومي، وتم إدخال الإنفاق العسكري في المعادلة كأحد محددات الناتج المحلي الإجمالي للتعرف علي تأثيره علي الناتج المحلي في إطار تلك المحددات.

وتم صياغة هذه المعادلة بشكلها الخطي وشكلها اللوغاريتمي المزدوج علي النحو التالي :

---

٢٨ – جدول رقم (٣) من ملاحق البحث.

٢٩ – جدول رقم (٥) من ملاحق البحث.

٣٠ – يري Steve Chan أن الإنفاق العسكري يستطيع أن يؤثر في النمو الاقتصادي بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ويمكن لمس هذه الآثار بصفة أساسية في معدل تزايد الناتج القومي GNP، وليس هذا فقط ، بل يمكن لمس هذه الآثار في مؤشرات الأداء الاقتصادي الأخري مثل معدلات التضخم، ومعدلات البطالة والاستثمار. والتقدم التكنولوجي.

- Steve Chan, "Military Expenditures and Economic Performance", In: U.S. Arms Control and Disarmament Agency, W.M.E.A.T. (1986) P. 30.

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6$$

$$\text{Log } Y = \alpha + \beta_1 \text{ Log } X_1 + \beta_2 \text{ Log } X_2 + \beta_3 \text{ Log } X_3 + \beta_4 \text{ Log } X_4 + \beta_5 \text{ Log } X_5 + \beta_6 \text{ Log } X_6$$

حيث أن :

Y =الناتج المحلي الإجمالي

α =ثابت الدالة

X_1 =متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

X_2 =التكوين الرأسمالي الثابت

X_3 =الإنفاق العسكري

X_4 =واردات السلع والخدمات

X_5 =صادرات السلع والخدمات

X_6 =الإنفاق الحكومي

β_i =معاملات المتغيرات المستقلة.

وجاءت نتائج تقدير هذه العلاقة بشكلها الخطي واللوغاريتمي المزدوج غير مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية ، فكانت نتائج التقدير في الشكل الخطي علي النحو التالي :

$$Y = -7599.7 + 61.78 X_1 - 0.73 X_2 + 0.53 X_3 - 0.35 X_4 - 0.25 X_5 + 0.65 X_6$$

$$R^2 = 0.998 \quad R^2 = 0.997 \quad F_c = 1214.3 \quad \text{D-w} = 1.259$$

وبالرغم من صحة العلاقة المقدرة من الناحية الإحصائية ، إلا أن نتائج التقدير جاءت غير مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية ، حيث جاءت إشارة المتغير X_2 (التكوين الرأسمالي) وكذلك إشارة المتغير X_5 (الصادرات) سالبة ، وهو ما يعني أن تأثير هذين المتغيرين علي الناتج المحلي يكون سالباً ، وهذا يناقض افتراضات النظرية الاقتصادية .

وفي محاولة ثانية للوصول إلي تقدير جيد للعلاقة تم إدماج المتغيرين X_4 , X_5 ***(الواردات والصادرات) في متغير واحد وهو صافي الصادرات*** X_7. وتم تقدير هذه العلاقة بشكلها الخطي علي

النحو التالي :

$$Y = -7414.9 + 63.01\ X_1 - 0.718\ X_2 + 0.391\ X_3 + 0.741\ X_6 + 0.259\ X_7$$

$$R^2 = 0.998\ R^2\ 0.997 \qquad F_c = 1554.99 \qquad D\text{-}W = 1.282$$

ولكن بالرغم من صحة هذه العلاقة المقدرة إحصائياً ، ولكن كانت نتائج التقدير غير مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية ، وخاصة بالنسبة للمتغير X_2 (التكوين الرأسمالي) ، حيث جاءت إشارته سالبة وهو ما يعني أن تأثير التكوين الرأسمالي في الناتج المحلي يكون بعلاقة عكسية ، وهذا غير مطابق كذلك لافتراضات النظرية الاقتصادية .

وفي محاولة لتحسين نتائج التقدير تم تقدير العلاقة السابقة في شكلها اللوغاريتمي المزدوج، جاءت نتائج التقدير علي النحو التالي:

$$\text{Log } Y = 1.024 + 1.028 \text{ Log } X_1 + 0.105 \text{ Log } X_2 + 0.033 \text{ Log } X_3$$

$$+0.009 \text{ Log } X_6 + 0.0024 \text{ Log } X_7$$

$$R^2 = 0.999 \quad R^2 = 0.999 \qquad F_c = 5683.4 \qquad D\text{-}W = 0.931$$

وبالرغم من أن تقديرات هذه العلاقة جاءت متسقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية مع المتغير X_1, X_2, X_3, X_6 إلا أنها جاءت غير متسقة بالنسبة للمتغير X_7(صافي الصادرات) حيث جاءت إشارة معاملها موجبة ، وهذا لا يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية بالنسبة لتأثير هذا المتغير علي الناتج المحلي، وخاصة أن صافي الصادرات كان سالباً علي طول الفترة .

هذا بالإضافة إلي أن اختبار Durbin-Watsonجاء منخفضاً (٠.٩٣١) ، مما يقلل صحة هذا التقدير إحصائياً.

وتم إجراء محاولة ثالثة للوصول إلي تقدير جيد للعلاقة باستبعاد المتغير X_1 ***(متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي) من العلاقة حيث جاءت قيمة معامل هذا المتغير عالية جداً*** (٦٣.٠١) ***بالمقارنة بمعاملات المتغيرات الأخرى، وذلك لإعطاء الفرصة لإظهار قوة تأثير المتغيرات الأخرى،*** وتم تقدير هذه العلاقة في شكلها اللوغاريتمي المزدوج ، فجاءت نتائج التقدير علي النحو التالي :

$$\text{Log } Y = -2.375 + 1.203 \text{ Log } X_2 + 1.007 \text{ Log } X_3 + 0.028 \text{ Log } X_6$$

$$-0.435 \text{ Log } X_7$$

$R^2 = 0.86$ $R^2 = 0.825$ $F_C = 24.61$ D-W = 2.379

ومن الناحية الإحصائية جاءت هذه العلاقة ككل معنوية من حيث اختبار (F) ، وكذلك القيم المرتفعة R^2, R^2 ، وعند اختبار معنوية المعاملات كل علي حدة، أثبت معنوية ثابت الدالة و X_2 ، وجاء X_3 معنوياً عند مستوي معنوية ٥٪ .

ومن الناحية الاقتصادية جاءت نتائج هذا التقدير متسقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية لجميع المتغيرات المستقلة ، حيث جاءت إشارة المعاملات للمتغيراتX_2 (التكوين الرأسمالي) ، X_3 (الإنفاق العسكري) ، X_6 (الإنفاق الحكومي) موجبة وهذا صحيح لأن هذه المتغيرات تؤثر في الناتج المحلي بعلاقة طردية . بينما جاءت إشارة معامل المتغير X_7 سالبة ، وهذا صحيح لأن صافي الصادرات كان سالباً علي طول الفترة ، ومن ثم يكون تأثير هذا المتغير في الناتج المحلي بعلاقة عكسية .

ولما كان هذا التقدير الأخير للنموذج يعد أفضل المحاولات التي تم إجراؤها للوصول إلي تقدير جيد للعلاقة ، فقد تم إجراء اختبار Step Wise لترتيب أهمية المتغيرات المستقلة في تأثيرها علي المتغير التابع، أدخل المتغير X_2، X_3 كأهم متغيرات مفسرة في العلاقة ، حيث يفسر المتغير X_2 (التكوين الرأسمالي) ٦٤.٦٪ من تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، ويفسر X_3(الإنفاق العسكري) ٣٢.٤٪ من متغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

٧ : الخلاصة ونتائج البحث :

١) بالنظر إلي بنود التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن يتحملها الاقتصاد القومي عند قيام الحرب، فإن حجم هذه التكاليف يبرر تحمل تكاليف الإنفاق العسكري ببنودها المختلفة وقت السلم وخاصة إذا كان الإنفاق العسكري سبباً في منع الحرب.

٢) أن الإنفاق العسكري يترك تأثيراً مباشراً موجباً علي الناتج القومي الإجمالي متمثلاً في الإسهام المباشر لطاقات الإنتاج في القطاع العسكري في مشروعات الإنتاج المدني سواء كان إنتاج مباشر أو غير مباشر. ولكن يصعب قياس هذا الإسهام بسبب عدم تسجيل هذه الصفقات ضمن الحسابات القومية كما يشير إلي ذلك E. Benoit .

٣) إن الإنفاق العسكري يترك تأثيراً مباشراً سالباً علي الناتج القومي الإجمالي متمثلاً في إسهام

الإنفاق العسكري في خفض إدخار القطاع العائلي كما أشار Saadet Deger ، ومن ثم انخفاض التكوين الرأسمالي الثابت ، وما يترتب عليه من انخفاض قدرة قطاعات الإنتاج المدنية علي امتلاك التكنولوجيا الحديثة.

٤) إن الإنفاق العسكري يترك أثار انتشار غير مباشرة Spin Off تؤثر في مستوي التكنولوجيا السائدة في الاقتصاد القومي، وتعمل هذه الآثار في اتجاهين ، **الأول**: كلما زاد مستوي البحث والتطوير واستيراد التكنولوجيا المتقدمة في القطاع العسكري تنتشر آثار ذلك وتنتقل إلي القطاعات المدنية ليرتفع تبعاً لذلك مستوي التقدم التكنولوجي في القطاعات المدنية (وهذا يمثل أثر موجب علي مستوي التحديث داخل الاقتصاد القومي) . أما الاتجاه **الثاني** : فيتمثل فيما يترتب علي تخصيص الموارد التمويلية للقطاع العسكري من حرمان القطاع المدني من زيادة الاستثمار ، ومن ثم حرمانه من امتلاك الآلات والمعدات الحديثة التي تتجسد فيها التكنولوجيا المتقدمة (وهذا يمثل أثر سالب علي مستوي التحديث داخل الاقتصاد القومي) ، ومن ثم فقد تكون آثار الانتشار الخارجية الصافية للإنفاق العسكري سالبة أو موجبة.

٥) لم تثبت الدراسات السابقة صحة الفكر الكينزي فيما يتعلق باستخدام الإنفاق العسكري كسياسة تثبيت واستقرار في مواجهة الدورات الاقتصادية، بل أن Saadet Diger and S. Sen أثبتا أن الإنفاق العسكري قد يعمل في اتجاه الدورة الاقتصادية بما يقوي من الاتجاهات الدورية دون أن يكون علاجاً لها.

٦) أجمعت الدراسات السابقة - التي تطرقت لدراسة وتحليل آثار الإنفاق العسكري علي التنمية الاقتصادية - علي أن الإنفاق العسكري يُحدث تأثيراً سالباً علي الناتج المحلي الإجمالي. وإن كانت بعض هذه الدراسات أثبتت أن للإنفاق العسكري تأثيراً موجباً علي التكوين الرأسمالي الثابت ، ولكن يبدو أن هذا التأثير زائفاً Spurious كما أشارت تلك الدراسات.

٧) في محاولة الباحث تقدير تأثير الإنفاق علي التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية من خلال تأثيره علي الناتج المحلي الإجمالي، تم إدخال الإنفاق العسكري كمتغير مفسر للتغير في الناتج المحلي ضمن ستة متغيرات مفسرة شملت متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والتكوين الرأسمالي الثابت ، وواردات السلع الخدمات، وصادرات السلع والخدمات والإنفاق الحكومي. جاء التقدير بنتائج مخالفة لافتراضات النظرية الاقتصادية .

لذلك تم إجراء محاولة ثانية بإدماج الصادرات والواردات في متغير واحد وهو صافي الصادرات في محاولة لتخفيض عدد المتغيرات المفسرة ، وبإدخال الإنفاق العسكري كمتغير مفسر للتغير في الناتج المحلي ضمن خمسة متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والتكوين الرأسمالي الثابت، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات. ولكن جاءت نتائج التقدير للعلاقة بشكلها الخطي وشكلها اللوغاريتمي المزدوج مخالفاً لافتراضات النظرية الاقتصادية .

وفي المحاولة الثالثة للوصول إلي تقدير جيد للعلاقة ثم استبعاد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من المتغيرات المفسرة ، وبإدخال الإنفاق العسكري كمتغير مفسر للناتج المحلي ضمن أربعة متغيرات هي التكوين الرأسمالي الثابت، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات. جاءت نتائج التقدير صحيحة إحصائياً وكذلك مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية بالنسبة لجميع المتغيرات.

من هذا التقدير الأخير للعلاقة تم استنتاج أن الإنفاق العسكري يؤثر في الناتج المحلي بعلاقة موجبة . وبرغم مخالفة هذه النتيجة لجميع الدراسات السابقة المعروضة في هذا البحث، فيمكن تفسير ذلك بأن فترة الدراسة ٧٥-١٩٩٥، هي فترة سلام بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، وخلال هذه الفترة تم توجيه جانباً ملموساً من طاقات الإنتاج في القوات المسلحة لخدمة القطاعات المدنية سواء في مجالات التشييد والبناء، واستصلاح الأراضي والإنتاج الزراعي. هذا بالإضافة إلي آثار الانتشار الخارجية Spin Off التي تنتقل من القطاع العسكري إلي القطاعات المدنية.

المراجـــــــــع

١- طلا ل محمود كداوي ، *الإنفاق العسكري الإسرائيلي :١٩٦٥-١٩٩٠* (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧)

٢ - حسين عمر ، *اقتصاديات الحروب : بحث في أسباب الحروب ومقوماتها ونتائجها الاقتصادية* (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٥٦) .

٣- علي لطفي ، *اقتصاديات المالية العامة* (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٩٠).

٤- ليستر ثارو ، *الصراع علي القمة : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان* (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٢٠٤ ،ديسمبر١٩٩٥) .

٥ - محمود أبو سديرة ، *الإنفاق العسكري العربي : ترشيده كمدخل للتنمية* (القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٩٦) .

ب - الدوريات :

١- رياض المومني وفوزي الخطيب ، " الإنفاق العسكري وأثره علي التنمية الاقتصادية في الأردن : دراسة تطبيقية " ، *أبحاث اليرموك ، المجلد السادس، العدد الرابع*)عمان : جامعة اليرموك ، ١٩٩٠) ص ص٥٩-٧١.

٢- صالح عبد الرحمن المانع ، " الإنفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس عشر، العدد الرابع (الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٨٨) ص ص١٧ - ٤٦ .

A: BOOKS:

1 - William B. Qundt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab - Israeli Conflict Since 1967 (Washington D.C.: The Brookings Institution, 1993).

2 - Charles J. Hitch and Roland N. McKean , The Economics of Defense in Nuclear Age (London :Oxford University Press, 1960).

3 - R. A.Farmazyan , USA : Militarism and The Economy (Moscow: Progress Publishers, 1974).

B: PERIODICALS:

1- A.Maizels and. K.Nissanke, "The Determinations of Military Expenditure in Developing Countries", World Development, Vol. 14, No.9 (Oxford: Pergamon Journal Ltd., Sept. 1986) pp. 1125 - 1140.

2- Basudeb Biswas and Rai; Ram, "Military Expenditures and Economic Growth in Less Developed Countries : An Augmented Model and further Evidence", Economic Development and Cultural Change, Vol. 34, No.2 (Jan. 1986) pp.361-372.

3- Carlos Seiglie, "Defense Spending in a Neo-Ricardian World", Economica, Vol. 65, No. 4 (London: The London School of Economic and Political Science, 1998) pp. 193 - 210.

4- Daniel P. Hewitt, "Economic, Financial, and Political Factors Play a Role in Military Spending Decisions", IMF Survey (Washington D.C.: IMF, August 12, 1991) pp. 251 - 252.

5- David Lim, "Another Look at Growth and Defence in Less Developed Countries", Economic Development and Cultural Change, Vol.31, No.2 (Jan., 1983) pp.377-384.

6- Douglas B. Stewart, "Economic Growth and the Defense Burden in Africa and Latin America: Simulations from a Dynamic Model", Economic Development and Cultural Change, Vol. 40, No. 1 (Chicago: The University of Chicago Press, 1991) pp. 189 - 207.

7- Emile Benoit, "Growth and Defense In Developing Countries ", Journal of Development Economics, Vol. 26, No.2 (North-Holland: Elsevier Science Publishers B.V., 1978) pp. 271 - 280.

8- H. Starr, et al., "The Relationship Between Defence Spending and Inflation", Journal of Conflict Resolution, Vol.26 (march, 1984) PP. 103-122.

9- Jurgen Brauer, "Military Investment and Economic Growth in

Developing Nations", Economic Development and Cultural Change, Vol. 39, No.4 (Chicago: The university of Chicago Press, 1991) pp. 873 - 884.

10- _____ and John T. Marlin, "Converting Resources from Military to Non-Military Uses", The Journal of Economic Perspectives, Vol. 6, No.4 (Fall 1992) pp. 145 - 164.

11- Malcolm Knight et. Al., "The Peace Dividend Military Spending Cuts and Economic Growth", IMF staff papers, Vol. 43,No.1 (Washington D.C.: (International Monetary Fund, 1996) pp. 1- 37. 1

12- Michael Beenstock,"International Patterns in Military Spending", Economic Development and Cultural Change, Vol. 41, No. 3 (Chicago: The University of Chicago Press, 1993) pp. 633 - 649.

13- Nicole Ball, "Defense and Development: A Critique of the Benoit Study", Economic development and Cultural Change, Vol. 41, No. 1 (Chicago: The University of Chicago Press, 1983) pp. 507 - 524.

14- Riccardo Faini, P. Annez and L. Taylor, "Defence Spending, Economic Structure and Growth : Evidence Among Countries and Over Time", Economic Development and Cultural Change, Vol.32 (April 1984) PP. 487-498.

15- R.P. Smith, "Military Expenditure and Capitalism", The Economic Journal, Vol 1, No.1 (1977) PP 299-304.

16- _____, "Military Expenditure and Capitalism: A Reply", The Economic Journal,, Vol 3, No.3 (1978) .

17- _____, "The Demand for Military Expenditure", The Economic Journal, Vol. 90, N o. 360 (London: The Royal Economic Society, 1980) PP. 811 - 820.

18- Saadet Deger, "Economic Development and Defence Expenditure", Economic Development and cultural Change, Vol. 35, No.1 (Chicago: The University of Chicago Press, 1986) pp179 - 196.

18- _____ and S. Sen, "Military Expenditure Spin-Off and Economic Development ", Journal of Development Economics, Vol. 13 (North-Holland: Elsevier Science Publishers B.V., 1983) pp. 67 - 83.

19- Steve Chan, "Military Expenditures and Economic Performance", In: U.S. Arms Control and Disarmament Agency, W.M.E.A.T. (1986) P. 30.

C: REPORTS:

1 - Commission on Science and Technology for Development, Scientific and Technological Aspects Conversion of Military Capacities for Civilian Use And Sustainable Development (New York: UN Economic an d Social Council, March 1995).

2 - Economic Commission for Europe, Defence Conversion in Economies in Transition: The Role of Foreign Capital (New York: UN Economic an d Social Council, Nov. 1992).

3 - SIPRI, SIPRI Yearbook 1993:World Armaments and Disarmament (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 1993).

4 - U.S. Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditure And Arms Transfers "WMEAT"1995 (Washington D.C.: U.S. Arms control And Disarmament agency, 1996)

5 - U.S. Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditure And Arms Transfers 1986 (Washington D.C.: U.S. Arms control And Disarmament agency, 1987).

6 - U.S. Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditure And Arms Transfers 1967-1976 (Washington D.C.: U.S. Arms control And Disarmament agency, 1978).

7- P. Terhal , The Effects of Reduced Military Expenditures in the Context of A Closed Macro-Economic Growth Model (Rotterdam: Center for Development Planning, Erasmus University, 1981).

ملاحق البحث

جهات دولية تنشر معلومات عن الإنفاق العسكري

1- * U.S. Arms Control and Disarmament Agency (US ACDA)

320 21st St. N.W., Washington, D.C.20451, U.S.A

Institute for Defense & Disarmament Studies

675 Massachusetts Avenue.

Cambridge, MA 02139, USA.

Tel: (617) 354-4337 .

Fax: (617) 354-1450.

*** Center for Defense Information .**

1500 Massachusetts Ave., NW- Washington, DC 20005, USA. (202) 862-0700-Fax: (202) 862-0708.

2 - Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) Signalistgatan 9.

S-169 70 Solna.

Sweden.

3- International Institute for Strategic Studies (IISS)

The Military Balance Report 23 Tavistock Street, London WC2E 7NQ, UK .

Tel +44(0) 171 379 7676 or +44(0) 171 872 0770.

Fax +44(0) 171 836 3108 .

e-mail iiss@iiss.org.uk.

4 - The United Nations Security Insurance Agency (UNSI